«هيئة الطرق» تقوم باستكمال نواقص دراسة الجدوى وتحديد الطريقة المناسبة للتنفيذ

5,3 مليارات دينار كلفة «مترو الكويت».. و900 مليون وفراً حال تنفيذه بـ«الشراكة»

■ ضرورة إعادة النظر في تصميم شبكة المترو بناء على دراسات حديثة تواكب التطور العمراني

■ لجنة المنافسة للمشروع لم تقتنع بأنه يحقق الأهداف المرجوة لتحفيف الأزمة الحادة للمرور بالبلاد

أحمد مغربي

كشفت مخاطبة صادرة عن هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حصلت «الأنباء» على نسخة منها، أن النموذج الحالي لشبكة «مترو الكويت» الذي أجريت عليه الدراسة المالية أظهرت ان التكلفة الإنشائية للمرحلة الأولى في حال تنفيذه بالنظام التقليدي حوالي 4 مليارات دينار بالإضافة الى 1,3 مليار دينار للتشغيل والصيانة سنويا ولمدة 30 عاما، في حين ان التكلفة الإنشائية للمرحلة الأولى في حال المضي قدما في النموذج الحالي للمشاركة بين القطاعين العام والخاص ستكون حوالي 3,476 مليارات دينار بالإضافة الى 934,8 مليون دينار للتشغيل والصيانة سنويا لمدة 30 عاما، أي ان الوفر المالي سيكون بحدود 900 مليون دينار.

وقالت «هيئة الشراكة» انه بتاريخ 5 أبريل 2017 صدر قرار اللجنة العليا المتضمن تكليف هيئة مشروعات الشراكة بمخاطبة الهيئة العامة للطرق والنقل البري لتولي القيام باستكمال نواقص دراسة الجدوى وتحديد الطريقة المناسبة لتنفيذ المشروع ومخاطبة الجهات العامة المعنية لإصدار القرارات ذات الصلة بإنجاز أعمال دراسة الجدوى بالسرعة الممكنة، وبالفعل قامت «الشراكة» بمخاطبة «الطرق» في 16 مايو 2017 بتنفيذ ما وجهت به اللجنة العليا المستقلة المشكلة من المتخصصين بموجب قرار صادر من وزير المالية.

وذكرت ان هناك أسبابا فنية عديدة تم ذكرها في تقرير اللجنة المستقلة المشكلة من المتخصصين بموجب قرار صادر من وزير المالية رقم 2016/49 للإشراف على أعمال لجنة المنافسة لمشروع مترو الكويت، تحول دون تحديث الدراسة قبل أن تتم إعادة النظر في الدراسة المرورية وإعداد الدراسات الأخرى المطلوبة.

وبينت انه بتاريخ 21 مارس 2017 تم عقد الاجتماع الثاني للجنة المنافسة لمناقشة الوضع الحالي للمشروع على ضوء الاجتماع الذي تم عقده مع مستشار المخطط الهيكلي يوم الأحد الموافق 12 مارس 2017 بمقر الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وخلصت اللجنة الحالية لمشروع المترو غير مجد، وذلك لعدد من الأسباب.

وقالت ان أولى هذه الأسباب هي التصميم الحالي لشبكة المترو الذي اعتمد على دراسات مرورية سابقة ومضى عليها فترة زمنية طويلة مما يستصعب معه تأكيد أن هذا التصميم لايزال يحقق أهداف النقل السريع في الكويت، مما يستوجب معه ضرورة إعادة النظر في تصميم شبكة المترو بناء على دراسات حديثة تواكب التطوير العمراني والتجمعات السكانية وشبكة الطرق والوضع الحالي لحركة المرور في الكويت.

وأشارت الى انه لم تتم مناقشة البحث عن النموذج الأقل تكلفة أو الأفضل من الناحية المالية لمشاركة القطاع الخاص لتنفيذ مشروع المترو، وذلك لعدم قناعة اللجنة بأن المقترح الحالي للمترو يحقق الأهداف المرجوة من إضافة وسيلة أخرى للنقل السريع لتحفيف الأزمة الحادة للمرور في الكويت، كما ان إعادة النظر في مشروع المترو من النواحي الهندسية والتكلفة الإنشائية عاملان مهمان في معرفة الجدوى المالية للدولة إذا رأت تنفيذه مباشرة أو اختيار أفضل نموذج لمشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص.

وحول مشروع سكة الحديد ذكرت «هيئة الشراكة» ان آخر التطورات كانت بتاريخ 20 يوليو 2020 حيث صدر قرار من مجلس الوزراء رقم 914 المتخذ في اجتماعه رقم 2020/47 المتضمن في البند الثالث منه تشكيل لجنة برئاسة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لتتولى اللجنة مهام الإشراف على مشروع إنشاء وتنفيذ مسار سكة الحديد في الكويت ومتابعته مع الجهات ذات العلاقة وبيان الجدوى المترتبة على تنفيذه.

وقالت انه تم عقد العديد من الاجتماعات ذات الصلة مع الجهات الحكومية لمناقشة العوائق التي تعترض الطريق الإقليمي الشمالي والجنوبي ومسار سكة الحديد ومراحل الخطة التنفيذية للمشروع، فضلا عن أسلوب وخيارات طرح المشروع بنظام الشراكة ودعوة الجهات المعنية ومنها وزارة المالية، وكانت «هيئة الشراكة» قد أرسلت خطابا الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء في فبراير 2019 يفيد بكافة الإجراءات المتخذة من قبلها وبالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للطرق والنقل البري بشأن البدء بإجراءات طرح المشروع للاستثمار، فضلا عن مخاطبة سابقة بأسس تقدير المبلغ المطلوب من قبل الهيئة العامة للطرق والنقل البري لتعيين جهة استشارية.

مخطط يوضح مسارات خطوط مترو الكويت

إجراءات مشروع مترو الكويت

رصدت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الإجراءات التي قامت بها فيما يخص مشروع مترو الكويت هي كالتالي:

● 30 مارس 2015: صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إعادة مشروع مترو الكويت ومشروع السكك الحديدية الى هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين.

● 29 أبريل 2015: الموافقة على التعاقد مع المكتب الاستشاري أرنست آند يونغ.

29 أبريل 2015: تحديد الهيئة العامة للطرق والنقل البري كجهة عامة مختصة بالمشروع.

● 21 سبتمبر 2016: أصدرت اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين قرارا بإنشاء لجنة جديدة تكلف باستكمال وتحديث الدراسة الحالية من كافة الجوانب.

● 26 يناير 2017: صدور قرار بتشكيل لجنة المنافسة لمشروع أنظمة النقل السريع – مترو الكويت المكلفة باستكمال وتحديث الدراسة الحالية لمشروع أنظمة النقل السريع من كافة الجوانب واقتراح النظام الأمثل.

● 12 مارس 2017: عقد اجتماع مع مستشار المخطط الهيكلي الرابع للكويت 2040 للتعرف على مجال أعمال المشروع حيث أفاد المستشار بأن مسار المترو لا يدخل ضمن نطاق أعمال المستشار.

● 21 مارس 2017: خلصت اللجنة بأنه وبناء على التكليف المناط لها وفق قرار تشكيلها فإن تحديث دراسة الجدوى الحالية لمشروع المترو غير مجد.

تطورات مشروع سكك الحديد

● 21 يناير 2015: صدور قرار المجلس البلدي بالموافقة على تخصيص وتثبيت المرحلة الأولى من مسار السكك الحديدية.

● 30 مايو 2015: صدور موافقة مجلس الوزراء بالموافقة على إعادة مشروع مترو الكويت ومشروع السكك الحديدية إلى هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين.

● 29 أبريل 2015: أصدرت اللجنة العليا لمشروعات الشراكة التعاقد مع المكتب الاستشاري «آرنست أند يونغ».

● 23 أغسطس 2015: صدور القرار الإداري رقم 10 من هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتشكيل لجنة المنافسة لمشروع شبكة السكك الحديدية والتي تضم في عضويتها ممثلين عن 9 جهات عامة ويترأسها ممثل الجهة العامة للمشروع وهي وزارة المواصلات آنذاك.

● 11 أكتوبر 2015: صدور قرار مجلس الوزراء رقم 1317 والذي نص على التالي: «إحالة موضوع مسار السكك الحديدية إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية للدراسة بالتنسيق مع كل من وزارة المواصلات والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية».

● 5 يونيو 2016: صدر قرار من اللجنة العليا باعتماد نتائج دراسة الجدوى لمشروع السكك الحديدية والموافقة على طرح المشروع للاستثمار بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

قيمتها 17,5 مليون دينار خلال فبراير الماضي.. بارتفاع 35٪ على أساس شهري

78٪ من تعاملات كبار الملاك في «البورصة».. شرائية

شريف حمدي

واصل كبار الملاك بالبورصة الكويتية توجههم الشرائي للأسهم خلال فبراير الماضي، وذلك للشهر الثاني على التوالي منذ بداية 2021، وارتفعت قيمة تعاملاتهم بنسبة 35٪ ببلوغها 17,5 مليون دينار، مقارنة مع قيمة التعاملات في فبراير من العام الماضي والتي بلغت 13,2 مليون دينار.

واتسمت تعاملات كبار الملاك بالتنوع بشكل عام خلال الشهر الماضي رغم التراجع الذي شهدته مؤشرات البورصة كافة، إذ انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 2,3٪، كما انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,9٪ والسوق العام بنسبة 2,2٪.

وبلغ عدد العمليات التي تنوعت ما بين شراء وبيع واستحواذ وتخارج من شركات إما بالكامل أو بنسب متفاوتة 44 عملية، وتم تنفيذها على أسهم 17 شركة موزعة على عدد من قطاعات السوق.

ووفقا لإحصاء «الأنباء» الذي يعتمد على إفصاحات البورصة لحركة التغيرات بقائمة كبار الملاك ووحدة أبحاثها الاقتصادية، خلال تعاملات مايو الماضي تبين ما يلي:

● عمليات الشراء بهدف زيادة الحصص تمت على اسهم 8 شركات من خلال 11 عملية، وبلغت قيمتها 13,5 مليون دينار تشكل 78٪ من الإجمالي.

● عمليات البيع بهدف تقليص حصص كبار الملاك تمت على اسهم 7 شركات مدرجة بواقع 9 عمليات، وبلغت قيمتها 4 ملايين دينار تشكل 22٪ من الإجمالي.

● كان لافتا خلال تعاملات الشهر الماضي زيادة ملحوظة في تخارج كبار الملاك من عدد من الشركات، وذلك بانخفاض نسب ملكيات الكبار لأقل من 5٪ في 11 شركة من خلال 16 عملية، أبرزها تخارج كل من مجموعة شركة الامتياز الاستثمارية (شركة الامتياز الأولى القابضة، شركة أسواق للأسواق المركزية، شركة الامتياز العالمية العقارية)، وبنك نورجيس من قائمة كبار الملاك في شركة هيومن سوفت لتصبح أقل من 5٪.

● تم دخول الكبار على 8 شركات مدرجة لترتفع فيها نسب ملكياتهم عن الـ 5٪ وهي النسبة الملزمة للإفصاح، وذلك من خلال 8 عمليات أبرزها دخول مجموعة شركة مد البحر القابضة (شركة الضاحية الاستثمارية، شركة كويت القابضة، شركة الرنا للتجارة العامة والمقاولات، شركة الشامية الاستثمارية، شركة مصادر الأفق للتجارة العامة والمقاولات وشركة موارد الأفق للتجارة العامة والمقاولات) على شركة عقارات الكويت لتصبح النسبة الجديدة 11,2٪، كما تم دخول الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود ومجموعتها (شركة الترا القابضة) على شركة مدينة الأعمال وأصبحت النسبة 10,1٪.

● أكبر عملية من حيث القيمة كانت شرائية ونفذها جاسم مرزوق بودي، مروان مرزوق بودي ومجموعتهم (شركة مشاريع بودي، شركة السهم الذهبي العقارية وشركة السهم الفضي العقارية)، على أسهم شركة الهلال وكانت بقيمة 4,4 ملايين دينار تشكل 25٪ من الإجمالي، وأصبحت نسبة ملكيته في الشركة 5,1٪.

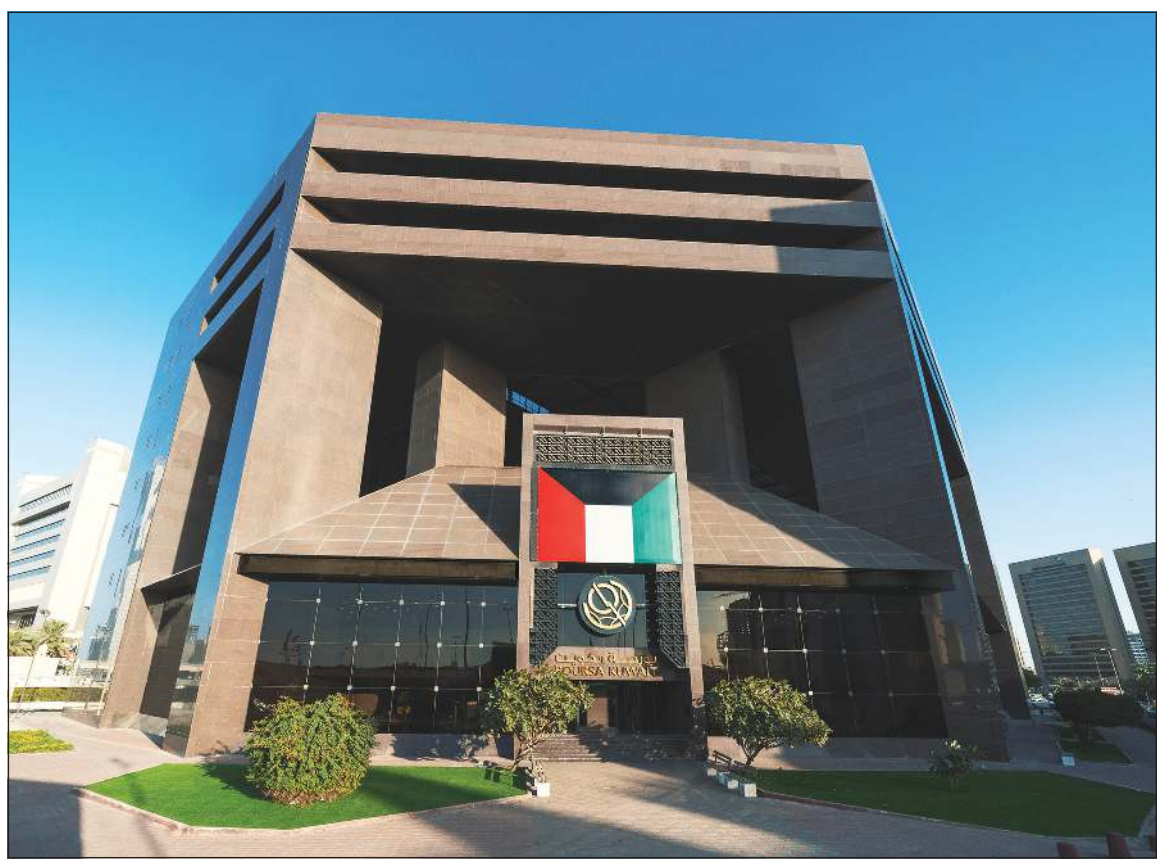

■ 13,5 مليون دينار من إجمالي القيمة لشراء الأسهم و4 ملايين بيع.. و16 عملية تخارج من أسهم 11 شركة

العقد يشمل إنشاء وإنجاز وصيانة ساحات الانتظار والممرات والمباني الخدمية

«الأشغال» تمدّد أجل عروض الحزمة الثالثة من أعمال «مبنى 2» بالمطار حتى 20 أبريل

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان وزارة الأشغال العامة مددت الموعد النهائي لتقديم العطاءات للحزمة الثالثة من مشروع المبنى 2 في مطار الكويت الدولي لمدة شهر ينتهي بحلول 20 أبريل المقبل، وقد تم تمديد الجدول الزمني الى 21 مارس أيضا من 21 فبراير.

ويشمل نطاق العقد إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة ساحات الانتظار والممرات والمباني الخدمية للمبنى رقم 2، وهو أحد المشاريع التي وضعت لها الكويت مخصصات في ميزانية السنة المالية 2022/2021.

ويشمل نطاق العقد الإنشائي مبنى لتقديم الطعام، ومركز تجمع، ومحطة مركزية ومحطة كهرباء فرعية بالإضافة إلى أنفاق للأمتعة والبضائع.

تشمل الأعمال الخارجية التي يغطيها العقد البنية التحتية والمرافق الجوية وجسور صعود الركاب والطرق والمناظر الطبيعية. كما تمت تغطية المرافق الأرضية مثل مجاري تصريف مياه الأمطار وأنظمة المياه والري ومكافحة الحرائق.

تجدر الإشارة الى أن شركة المستشار الخليجي المحلية وPenspen البريطانية وشركة مستشاري المطارات الهولندية يعملون كمستشارين للمشروع، وتقدر شركة ميد بروجكتس المعنية بمتابعة المشاريع الإقليمية أن قيمة عقد الحزمة الثالثة سالفة الذكر تبلغ 140 مليون دولار.

طالب بإعادة النظر في أعداد المسافرين القادمين إلى البلاد

السليطين: استثناء المطعَّمين من الحجر المؤسسي خطوة أولى لإحياء قطاع السفر

باهي أحمد

حسين السليطين

قال عضو مجلس الادارة في اتحاد مكاتب السياحة والسفر ورئيس اللجنة الاعلامية للاتحاد حسين السليطين في تصريح خاص لـ«الأنباء» ان قرار مجلس الوزراء الصادر مؤخرا باستثناء بعض الفئات ومنها المطعمون من الحجر المؤسسي خطوة أولى تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ومختلف القطاعات الاقتصادية خصوصا قطاع السياحة والسفر. وطالب السليطين بإعادة النظر في قرار تقليص عدد الركاب القادمين إلى مطار الكويت الدولي عبر الرحلات الجوية والمحدد حاليا بـ 1000 راكب فقط يوميا وبحد أقصى 35 راكبا على الرحلة، مشيرا إلى أن اعادة النظر في أعداد المسافرين القادمين إلى البلاد ستخفض اسعار التذاكر نظرا لكثرة العرض الذي سيتاح أمام الراغبين في السفر خاصة أن موسم الصيف على الأبواب.

وبسؤاله حول الدول المتاح السفر إليها، اوضح السليطين أن هناك 3 فئات من الدول يمكن للمواطنين والمقيمين السفر إليها وهي الدول المفتوحة بشكل كلي وتشمل وجهات مهمة كتركيا ومصر ودبي والبحرين والمالديف وموريشيوس وغيرها، اضافة إلى دول مفتوحة بشكل جزئي.